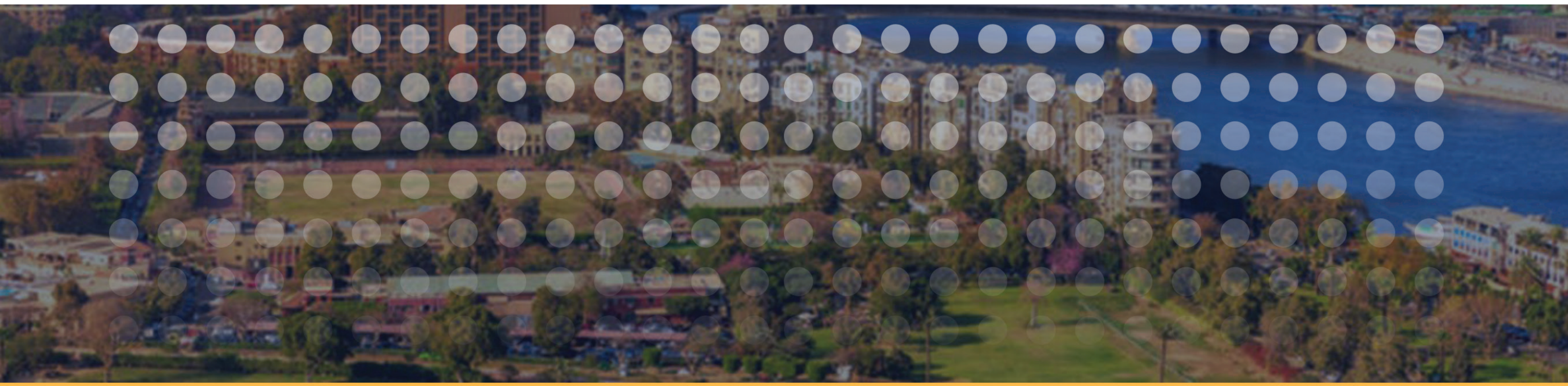


أوراق القاهرة

العدد السادس - يناير ٢٠٢٢ م



سياسات مكافحة الفساد بمصر



تعريف مركز رع للدراسات:

تأسس مركز رع للدراسات في يناير 2021، كمركز تنويري، يستمد اسمه من الحضارة المصرية القديمة، وما مثله الإله "رع " من الضوء والضياء، قاصداً أن يكون المركز منصة فكرية تنويرية، تطرح الحلول والبدائل لصناع القرار في مصر والدول العربية، ساعياً إلى رصد وتحليل التحولات والتغيرات الكبرى في العالم وفي الأقاليم الجغرافية المهمة، وبخاصة الشرق الأوسط، ومحاولة استشراف تأثير هذه التحولات مستقبلاً، وتأثيرها على المنطقة

عن أوراق القاهرة:

أوراق القاهرة، إحدى إصدارات مركز رع للدراسات، وهي سلسلة دراسات متخصصة تركز على تحليل السياسيات التي تتبناها الدولة المصرية وتعكس نهجاً جديداً في التعامل مع القضايا التي تمس الحاضر والمستقبل، وتعكس رؤية وأجندة العمل نحو أفق جديد، خاصة السياسات المرتبطة بالتنمية ومكافحة الفقر، والإصلاح في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم وتطوير المجتمع.
وتهتم " أوراق القاهرة" بتغطية مشروع " مصر المستقبل " الذي يطلقه المركز، وهو مشروع بحثي ممتد لدراسة السياسات التي تتبناها الدولة المصرية في المجالات الرئيسية، والتي تهدف إلى بناء مصر الحديثة في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم وتنمية المجتمع. ويضم المشروع مجموعة من الدراسات التي ستصدر تحت عنوان "أوراق القاهرة"، بالإضافة إلى سلسلة من حلقات النقاش، ولقاءات خاصة من المعنيين بصنع السياسات هذه السياسات وتطبيقها.

مركز رع للدراسات الاستراتيجية
RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أوراق القاهرة

العدد السادس

(سياسات مكافحة الفساد بمصر)

المشرف العام على أوراق القاهرة

د. أبو الفضل الإسناوي

إعداد الباحثة

قمر أبو العلا

إخراج فني

رمضان جمعة

حررها

د/ جيهان عبد السلام

المحتويات

تقديم:

نظرا لما يشكله انتشار الفساد بأى دولة من ضغوط على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ من فقد المؤسسات شرعيتها عندما يساء استخدامها لصالح خاص وما يمثله من عقبة رئيسية أمام الديمقراطية، وتقويض ثقة المواطنين فى النظام السياسى ومؤسساته وقاداته، واستنزاف الثروة الوطنية، والتدهور البيئى الناتج عن استنزاف الموارد الطبيعية بشكل سئ من أجل تحقيق المصالح الخاصة وعدم القدرة على إنفاذ القوانين- اتخذت الحكومة المصرية منذ العام 2014 إجراءات وخطوات جادة وسريعة لمكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله ومواكبة التغيرات المحيطة والعالمية فى هذا الاتجاه، وزيادة وعى وإدراك المواطنين بالتعرف على الفساد والإبلاغ عنه والوقاية منه، والتزامًا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وأهداف التنمية المستدامة العالمية ورؤية مصر 2030.

لقد بدأت مصر بعد جهود ضخمة في مجال مكافحة بتفاعل كافة مؤسساتها على رأسها هيئة الرقابية الإدارية وعنها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد- مرحلة الرصد لسلسلة من الإنجازات المتواصلة، انعكست فى تحسن ملحوظ بترتيبها العالمى بمؤشر مكافحة الفساد CPI وارتفاع قيمة المؤشر إلى 35 درجة فى المتوسط خلال الفترة (2014-2020) مقارنة بـ 32 درجة عام 2012، وريادة القارة السمراء فى مكافحة الفساد بعد إنعقاد المنتدى الإفريقي الأول لمكافحة الفساد بمدينة شرم الشيخ فى يونيو 2019 بمبادرة أطلقها الرئيس "عبد الفتاح السيسى" أثناء مشاركته فى القمة الإفريقية السنوية للقادة الأفارقة فى يناير 2018 والدور الكبير الذى قامت به الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لتدريب العاملين بالسفارات الإفريقية وكوادر من الدول الإفريقية.

ونتيجة لخطورة استمرار الفساد على مستقبل المشروعات القومية التي تنجزها الدولة المصرية وحرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على تقليصه وإنهاءه بأقصى سرعة ممكنه، وجدية التجربة المصرية في محاصرة هذا المرض من خلال التنسيق بين كافة مؤسسات الدولة منذ عام 2014، واعتبار عملية مكافحة الفساد منذ ذلك التاريخ تمثل أولوية قصوى، وتأكيد الرئيس السيسي في أكثر من مناسبة أن معالجة الفساد أمر ضروري لحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة الديمقراطية- يستهدف هذا العدد من مجلة أوراق القاهرة الصادرة عن مركز رع للدراسات الاستراتيجية إلى رصد وتحليل مراحل وتطور انتشار الفساد فى مصر قبل العام 2014، والجهود الحكومية المبذولة لمحاربته وانعكساتها فى المؤشرات المحلية والدولية، وأبرز التجارب الدولية فى هذا الاتجاه، ثم التوصل إلى مجموعة من التوصيات فى ضوء الوضع الحالى والدروس المستفادة من التجارب الدولية.

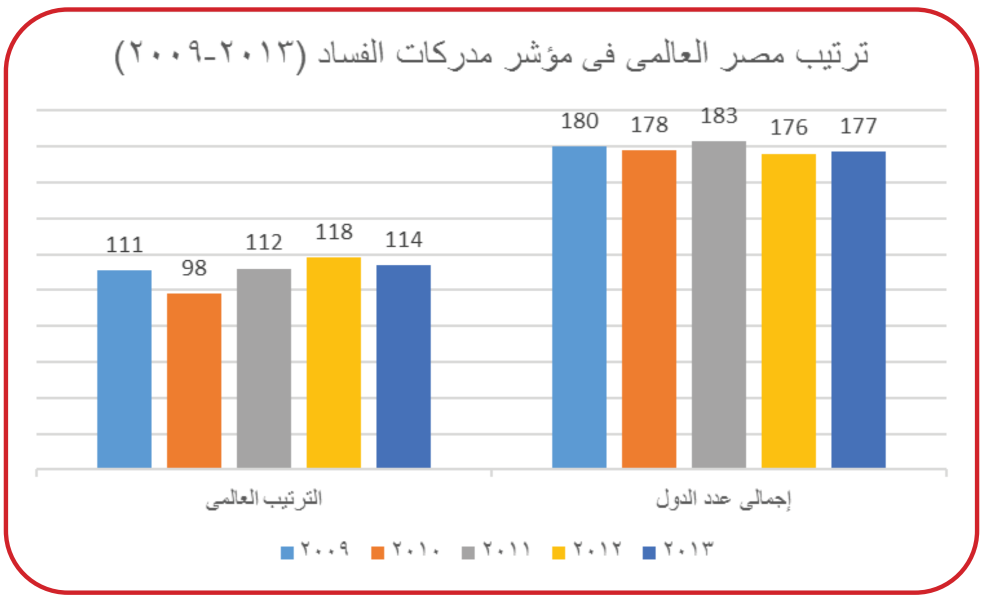
يذكر أن استضافة مصر أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ ديسمبر الماضي- يشير إلى نجاح التجربة المصرية في مكافحة الفساد، حيث أن استضافة الدولة المصرية لأهم المؤتمرات الدولية التي تجمع الدول الأعضاء والبرلمانيين والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لبحث القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد- يؤكد ثقة العالم في التجربة المصرية ومؤسساتها الفاعلة في مكافحة هذا المرض الدولى.

أولاً- واقع الفساد فى مصر قبل العام 2014:



عانت مصر من مشاكل جسيمة على مستوى انتشار الفساد بعد ثورة ٢٥ يناير؛ تأثرًا بتعرض المجتمع لتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت فى سلوك بعض الأفراد، وسوء إدارة التعيين والترقى الوظيفى بالجهاز الإدارى للدولة وعدم توافر آليات كافية لتفعيل جهود محاربة الفساد، فحسب نتائج مؤشر مدركات الفساد «CPI"، والذى تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995، ويعتبر بمثابة آلية لتحديد درجة انتشار الفساد في القطاع العام وتقييم دول العالم من حيث الأكثر والأقل فسادا طبقا لدرجة الفساد بين المسؤولين والسياسيين، وتعتمد قيمته على نتائج عدد من الاستطلاعات لمجموعة من الخبراء ورجال الأعمال من نفس الدولة التي يجرى عليها تقييم الفساد؛ وتتراوح بين 0 و100؛ بحيث تشير القيمة صفر إلى أن الدولة اكثر نزاهة والدرجة 100 إلى النظام الأكثر فساداً، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر كان ذلك دليلاً على انخفاض درجة الفساد فى الدولة محل الدراسة وارتفاع درجة النزاهة بها والعكس صحيح أيضًا، وتشمل المسوحات والتقييمات المستخدمة لتجميع المؤشر مجموعة من الأسئلة المتعلقة برشوة المسؤولين العموميين والعمولات في المشتريات العامة واختلاس الأموال العامة بالإضافة إلى الأسئلة التي تدرس قوة وفاعلية جهود مكافحة الفساد في القطاع العام.

تراجع الترتيب العالمى لمصر فى المؤشر منذ العام 2011، وأصبحت تحتل المركز 118 عالميًا من بين 176 دولة عام 2012 مقارنة بالترتيب 98 من بين 178 دولة عام 2010، ثم احتلالها الترتيب 114 عام 2013.



المصدر ١ إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمى

ثانياً- الجهود والإجراءات الحكومية في مكافحة الفساد (2014-2021):



فى الوقت الذى مازالت فيه ثقافة مكافحة الفساد بمفاهيمها المختلفة فكرًا مستحدثًا على المجتمعات العالمية، اتجهت الحكومة المصرية إلى مواكبة التغيرات العالمية فى هذا الاتجاه، وتمثلت أولى خطواتها لمكافحة الفساد منذ العام 2014، فى إنشاء اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة هيئة الرقابة الإدارية وإطلاق المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2014-2018)، وتركيز الهدف السادس لرؤية مصر 2020 على جعل الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد، وما تلاهم من الدور الفعال الذى لعبته هيئة الرقابة الإدارية فى ضبط الجرائم وتقديم الخدمات المعرفية والعلمية والتدريبية المتميزة للمجتمع المصرى والإقليمي والدولي فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه من خلال الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وجهود الإصلاح الإدارى وتكوين أول قاعدة بيانات عن إدراك الفساد العام، وسيتم توضيح ذلك فى النقاط التالية:

1-إنشاء اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة هيئة الرقابة الإدارية:

تم إنشاء اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد والمنبثقة عن اللجنة الوطنية التنسيقيه لمكافحة الفساد المُنشأة منذ العام 2010، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1022 لسنة 2014، والتى يترأسها رئيس هيئة الرقابة الإدارية وتضم مجموعة من الأعضاء ممثلين عن كل من (وزارة الداخلية، وزارة التنمية المحلية والتنمية الإدارية، وزارة الخارجية، وزارة العدل، النيابة العامة، المخابرات العامة، هيئة الرقابة الإدارية، الجهاز المركزى للمحاسبات، هيئة النيابة الإدارية، وحدة مكافحة غسل الأموال)، وتمثلت اختصاصات اللجنة فى إعداد الدراسة اللازمة لوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووضع أنسب الإجراءات والآليات للتنسيق بين الأجهزة الرقابية بالدولة لتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها، إلى جانب تلقى البلاغات عن وقائع الفساد وتقصى الحقائق عن مرتكبيها ودراسة كافة مظاهر الفساد بوحدات الجهاز الإدارى للدولة واقتراح أنسب الحلول للقضاء على مظاهر الفساد ووضع التوصيات الخاصة بنشر ثقافة النزاهة والشفافية بالمجتمع.

2- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

انطلاقًا من اعتبار الفساد بكافة أنواعه من القضايا التى تحتاج إلى خطط وأهداف واضحة ومحددة وبجدول زمنى للقضاء عليها ومنع نشأتها مرة أخرى، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على مرحلتين لمدة 4 سنوات لكل مرحلة، أُطلقت المرحلة الأولى منها فى 9 ديسمبر للعام 2014، والمرحلة الثانية فى ديسمبر 2018 والتى تستمر خلال الفترة (2019-2022)، وذلك بعد أن حققت المرحلة الأولى للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خلال الفترة (2014-2018) الكثير من التقدم فى مجال مكافحة الفساد وساهمت بشكل كبير فى تحسين قيمة مؤشر مدركات الفساد للعام 2018، وتمثلت أبرز الجهود فى تطبيق تلك الاستراتيجية فيما يلى:

أ. ميكنة 410 وحدة نيابية و171 وحدة مرور.

ب. تفعيل مناقصة الشراء الموحد للأدوية

والمستلزمات الطبية على مستوى المستشفيات الحكومية.

ج. إعداد منظومة لربط وتكامل قواعد البيانات القومية، بجانب توقيع بروتوكول تعاون بين مصلحة الضرائب العامة وصندوق التأمين الاجتماعي لتبادل المعلومات والبيانات، للحد من ظاهرة التهرب الضريبي والتأميني.

د. وضع ضوابط فعالة لإنهاء قوائم انتظار العمليات الجراحية للحالات الحرجة على مستوى الجمهورية.

هـ. إنشاء منظومة شكاوى موحدة على مستوى الجمهورية، وتشكيل اللجنة التنسيقية لمنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة برئاسة رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وعضوية هيئة الرقابة الإدارية.

و. إجراء تعديلات ببعض التشريعات، منها قانون العقوبات المصري والتي تضمنت تجريم رشوة الموظف العام الأجنبي أو موظف مؤسسة دولية عمومية، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم 36 لسنة 2014 تضمن التوسع فى جريمة المصدر، وزيادة الجهات الملزمة بالإخطار بشبهة جريمة غسل أموال.

3- تعديل بعض أحكام قانون الكسب غير المشروع:

القانون رقم 96 لسنة 2015، والذى يتيح التصالح مع مرتكبى جرائم الكسب غير المشروع نظير رد مبلغ الكسب غير المشروع فقط أثناء إجراء التحقيق ودفع غرامة تعادل قيمة الكسب فى حالة التقدم بطلب التصالح فى مرحلة المحاكم.

4- تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية:

حيث تم تعديل القانون رقم 54 لسنة 1964 بإصدار القانون رقم 207 لسنة 2017، وتضمنت هذه التعديلات نقل تبعية هيئة الرقابة الإدارية لرئاسة الجمهورية، وإنشاء أكاديمية لمكافحة الفساد، إضافة إلى تعريف هيئة الرقابة الإدارية باعتبارها هيئة رقابية مستقلة تتبع الرئيس ولها شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلال الفنى والمالى والإدارى.

5- إنشاء قاعدة بيانات عن الإدراك العام لمكافحة الفساد:

فى ظل تعدد مفاهيم مكافحة الفساد وحداثته على المجتمعات الدولية، وتزايد حاجة الحكومات لزيادة وعى وثقافة وإدراك مواطنيهم بهذه المسألة بهدف توفير الحماية من مخاطر الفساد والتصدى له والوقاية منه، وتعزيز متابعة أعمال تنفيذ رؤية مصر 2030 أطلقت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء مؤشر إدراك الفساد ومكافحة الفساد الإداري فى مصر، والذى يُصدر سنويًا بداية من عام 2016، ويهدف إلى تقييم مستوى إدارك الفساد الإدارى فى الجهات الحكومية المختلفة وتقييم إدارك الجهود المبذولة لمنع ومكافحة الفساد.

6- تطوير وإصلاح الجهاز الإداري للدولة:

فى محاربة للفساد الإدارى والمحسوبية فى المسائل الخاصة بتعيين الموظفين والمسائل الخاصة فى الوزارات ومصالحها والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة بترقياتهم وجزاءاتهم ومكافئتهم، تم إصدار قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2016، والذى تم بموجبه إلغاء قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة 1978، وذلك بإتاحة الترقى من خلال الكفاءة فى العمل بدلا من الأقدمية فى القانون القديم، ومنع عمل الموظف تحت الإشراف المباشر لأحد أقاربه من الدرجة الأولى فى نفس الوحدة، وجعل التعيين فى الوظائف التى ينطبق عليها القانون عن طريق مسابقة يُعلن عنها على موقع بوابة الحكومة المصرية متضمنة البيانات المتعلقة بالوظيفة، ومن خلال لجنة للاختيار لمدة أقصاها ثلاث سنوات يجوز تجديدها لمدة واحدة بناءا على تقارير تقويم الأداء، ويشترط لشغل هذه الوظائف التأكد من توفر صفات النزاهة من الجهات المعنية واجتياز

التدريب اللازم، بالإضافة إلى منح الجهاز المركزى للتنظيم والادارة صفة الإلزامية كالجهاز المركزى للمحاسبات الذى يحارب الفساد المالى وقراراته وتوصياته تلتزم بها الجهات الحكومية. هذا إلى جانب تطبيق سياسة التدوير الوظيفى للوظائف الأكثر عرضة للفساد فى بعض وحدات الجهاز الإدارى للدولة.

7- الدور الفعال لهيئة الرقابة الإدارية فى ضبط قضايا الفساد:



الوزير حسن عبدالشافي أحمد
رئيس هيئة الرقابة الإدارية

لعبت هيئة الرقابة الإدارية دورًا كبيرًا في مكافحة الفساد الإداري منذ عام 2014، من خلال ضبط العديد من قضايا الفساد لمسئولين وموظفين حكوميين، بالإضافة إلى إطلاق حملات دعائية توعودية للمواطنين لمواجهة الفساد والحث على المشاركة فى كشف الفساد وتجنب الوقوع تحت طائلة الفساد ومنهم حملات "لو بصينا فى المرايا" و"اعرف حقك".

8- الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد:



الدكتور حامد هميمي
مدير الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

لعبت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد دورًا بازرا وفعالاً فى مكافحة الفساد بمصر منذ إنشاؤها أواخر عام 2017، والتى تعتبر إحدى قطاعات هيئة الرقابة الإدارية وتتبع رئيس الهيئة، ويتمثل دورها فى تقديم الخدمات المعرفية والعلمية والتدريبية المتميزة وورش العمل المتخصصة لكوادر أجهزة مكافحة الفساد وجهات إنفاذ القانون المعنية داخل المجتمع المصرى والإقليمى والدولي من خلال شبكة من العلاقات مع المؤسسات المحلية وأجهزة مكافحة الفساد، بهدف تبادل الخبرات والتجارب والتدريب على أحدث الأساليب العلمية فى هذا المجال، وتمثلت أبرز الأنشطة التى قامت بها الأكاديمية منذ إنشاؤها فيما يلي:

عقد دورات تدريبية

- لضباط القوات المسلحة الأفارقة الوافدين، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية وكوادر الوزارات والمحافظات وكوادر مشيخة الأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكية، العاملين بالسفارات الأفارقة وعددا من النقابات والمؤسسات الدينية واتحاد طلاب الجامعات المصرية، بالإضافة إلى كوادر من دول العراق والدول الإفريقية، وكوادر المنظمات الدولية والإقليمية بمصر، وكوادر المجالس النيابية.
- دورة إنفاذ القانون لأعضاء الأكاديمية والجهات الأخرى، التوعية بمخاطر الفساد لكوادر وزارة الأوقاف وجامعة الأزهر، ودورة الرقابة التموينية.

الاهتمام بنماذج المحاكاة

- بعقد ورش عمل حول: مقترحات وآليات تنفيذ المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد، ومكافحة جرائم زراعة الأعضاء البشرية بالمخالفة للقانون وجرائم النقد الأجنبى وإنتحال الصفة والجريمة المنظمة.

توفير الدراسات العليا والبحوث فى مجال مكافحة الفساد

- إطلاق الدبلوم والماجستير الأكاديمى لمكافحة الفساد

توقيع مذكرات تفاهم مع جهات محلية وأجنبية

- **أكاديمية ناصر العسكرية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، جامعة القاهرة، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بالنمسا.**
- بروتكول تعاون مع جامعة القاهرة

استقبال زيارات ووفود محلية وأجنبية

- اليابان، السعودية، رومانيا.
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- سفير البحرين فى مصر، مستشارة رئيس الجمهورية الكاميرونى لمكافحة الفساد والرقابة، العاملين بالسفارات الإفريقية، المدير الإقليمة لمكتب الأمم المتحدة، البرلمان الأوغندى، الإعلاميين الأفارقة، المفتشية الفيتنامية، وزارة الشباب التونسية، البرلمان العربى.

9- إطلاق مصر للمنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد:

والذى عُقد لأول مرة فى يونيو 2019، بناءا على مبادرة أطلقها الرئيس "عبد الفتاح السيسى" فى يناير 2018 أثناء مشاركته فى القمة الإفريقية السنوية للقادة الأفارقة، ويهدف هذا المنتدى إلى تبادل المعلومات والخبرات والتوعية بين دول القارة بشأن التدابير والتجارب الوطنية ذات الصلة لمواجهة الفساد.

10- الحيلولة دون الفساد في شراء المشتريات العمومية:

إصدار القانون رقم 182 لسنة 2018 بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، كما تم إنشاء بوابة إلكترونية حكومية للمشتريات الحكومية تضمن الشفافية فى المنافسة وإعلان طلبات المناقصات علنًا عبر الجرائد والانترنت.

11- التوجه نحو التحول الرقمى والحكومة الإلكترونية:

انطلاقًا من أن التحول الرقمى يساهم فى القضاء على ظاهرة الرشاوى والبيروقراطية وفى مواكبة للاتجاه العالمى نحو التحول الرقمى، تم تنفيذ مشروع البنية المعلوماتية للدولة المصرية وإتاحة الكثير من الخدمات الحكومية عبر الانترنت وعددهم 45 خدمة على بوابة مصر الرقمية وعدد 42 خدمة الكترونية على بوابة خدمات المحليات، كما تم إنشاء منافذ الشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الصناعية والجمارك لتقليل زمن تأدية الخدمة وإنشاء مراكز تكنولوجية بالعديد من المحافظات، بالإضافة إلى إصدار قانون الدفع غير النقدى رقم 18 لسنة 2019 والذى يلزم جميع الكيانات الحكومية والقطاع الخاص، بسداد المستحقات المالية واشتراكات التأمينات من خلال وسائل الدفع غير النقدى واستخدام وسائل الدفع غير النقدى فى تحصيل الرسوم والغرامات والضرائب والجمارك ومقابل الخدمات والمبالغ المستحقة للجهات وأقساط التمويل وأقساط وثائق التأمين، وكذلك لدفع اشتراكات النقابات وصناديق التأمين الخاصة وغيرهم من المدفوعات المالية التى تتم من خلال القطاع العام والخاص.

12- تشجيع المؤسسات الحكومية على اتباع قواعد الحوكمة ونظام إدارة الجودة:

استحدثت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية جائزة وطنية للتميز الحكومي تشيع جو التنافس الإيجابي الفعال والبناء وترسيخ مبادئ وقيم التميز في جميع قطاعات الدولة والتى تُعرف باسم (جائزة مصر للتميز الحكومي)، بهدف مواكبة التطورات وتنمية القدرات البشرية ودعم التنافسية المؤسسية والعمل بروح الفريق.

13- إخضاع الخدمات الحكومية للتقييم من قبل مُتلقى الخدمة:

بهدف متابعة مدى جودة الخدمات الحكومة للمواطنين وتحسينها وقياس رضاء المواطنين، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عام 2018 النسخة التجريبية من الموقع الإلكتروني (قيم خدماتك)، والذى يعمل على خلق بيئة تشاركية بين المواطن وصانع القرار.

14- تعزيز شفافية إعداد الموازنة العامة للدولة وبيان أداؤها والمشاركة العامة وكذلك طرق تقييمها ومراجعتها:

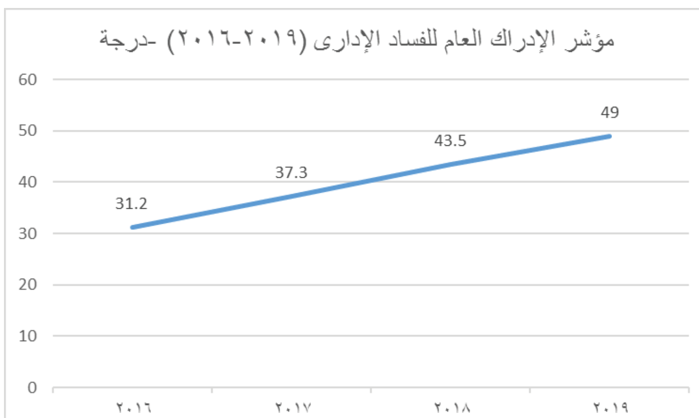
وذلك من خلال نشر تقارير المراجعة نصف السنوية، وإعادة إصدار موازنة المواطن بدءا من موازنة العام 2014/2015، كما تم إصدار نسخة المواطن من التقرير نصف السنوي للأداء المالي لأول مرة بموازنة العام المالى 2019/2020، وإصدار البيان التمهيدى للموازنة لأول مرة منذ عام 2015/2016، والالتزام بالتوقيت المناسب لنشر عدد من التقارير الخاصة بالموازنة، وإنشاء الاستشارات العامة أثناء صياغة الموازنة لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور، والتحول التدريجى لموازنة البرامج والأداء بالوزارات والجهات الإدارية.

ثالثاً- انعكاس ملموس فى المؤشرات المحلية والدولية:

انعكست الجهود الحكومية المبذولة لمكافحة الفساد فى النتائج الإيجابية التى سجلتها المؤشرات المحلية والدولية منذ العام 2014، سواء تلك الخاصة بقياس تطور إدراك المواطنين بمختلف فئاتهم (مواطنين، مسئولى شركات، خبراء، ذكور، إناث، ريف، حضر...) للجهود الحكومية المبذولة لمكافحة الفساد، أو المؤشرات الخاصة بقياس نتائج هذه الجهود، وذلك كالتالي:

1- مؤشرات محلية:

أظهرت قيم مؤشر الإدارك العام للفساد الإدارى فى الفترة (2016-2019)، والذى تتراوح قيمته بين 0 و100 حيث تشير الدرجة صفر إلى إدراكًا مرتفعًا لوجود الفساد الإدارى وكلما ارتفعت دل على انخفاض درجة الفساد الإدارى بالدولة، حيث أتخذت هذه القيمة ارتفاعًا طرديًا منذ العام 2016، لتصل إلى 49 درجة فى العام 2019 مقابل 31.2 درجة فى العام 2016، وهو بذلك مؤشر إيجابى ويدل على تراجع انتشار الفساد بنسبة 57%.



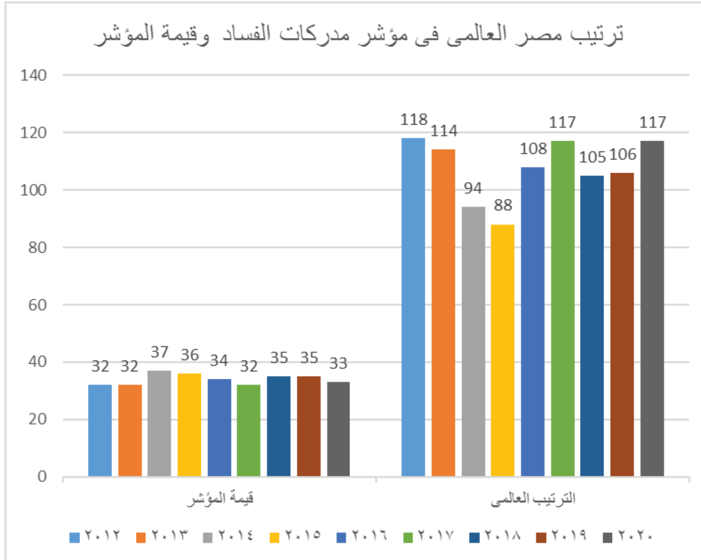
المصدر ٢ إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج مؤشر إدراك الفساد

كما ظهرت نتائج جهود التدريب التى قامت بها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وحملات التوعية، فى زيادة إدراك ووعى المواطنين ومسئولى الشركات والخبراء بجهود الدولة لمنع ومكافحة الفساد، وذلك من خلال مؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإدارى والذى تتراوح قيمته أيضًا بين 0 و100 وكلما ارتفعت دلت على زيادة إدراك المواطنين بجهود منع ومكافحة الفساد والعكس صحيح، وبلغت هذه القيمة 69 درجة فى عام 2019، بما يشير إلى ارتفاع الإدراك بجهود منع ومكافحة الفساد الإدارى.

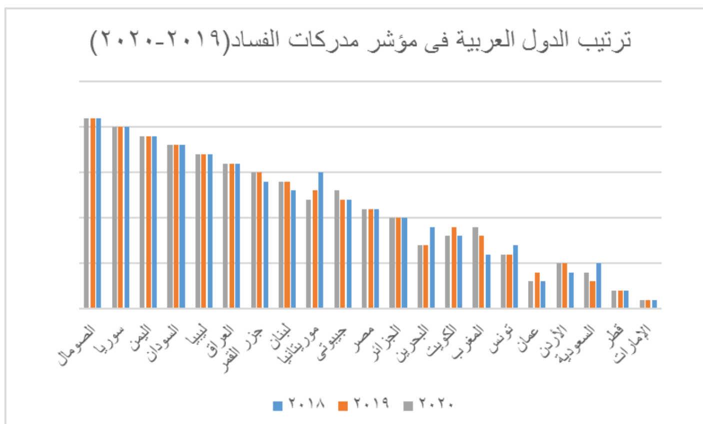
2- مؤشرات دولية:

انعكست جهود مكافحة الفساد فى مصر منذ عام 2014 على ترتيب مصر العالمى بمؤشر مدركات الفساد، فإذا نظرنا إلى تطور وضع مصر بالمؤشر خلال الفترة (2012-2020)، نجد أن قيمته قد أخذت اتجاهاً متذبذباً وتراوحت ما بين 32 و37 درجة، لتسجل أعلى قيمة لها عام 2014 وهى 37 درجة وذلك بعد إطلاق المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خلال الفترة (2014-2018) ، وكانت أدنى قيمة لهذا المؤشر عامى 2013 و 2017 وهى 32 درجة، والتى تحسنت منذ العام التالى لإنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، لتبلغ 35 درجة عامى 2018 و2019، أى ارتفعت بنمو بلغ 9.4%، وذلك قبل انخفاضها إلى 33 درجة ومثلها فى ذلك دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة الضغوط والتحديات التى خلفتها جائحة كورونا أمام المستشفيات والمراكز الصحية العامة، وهو ما تسبب فى تراجع الترتيب العالمى لمصر لأول مرة منذ عام 2013، لتصبح فى المركز 117 من بين 197 عام 2020 مقارنة بالترتيب 105 عام 2018، وهو الترتيب الذى يعزى أيضًا إلى التغير فى ترتيب الدول ذاتها بين الصعود والهبوط خاصة وان القيمة التى سجلتها مصر فى العام 2020 تراجعت فقط درجتين عن

عامى 2018 و2019، كما حافظت مصر على ترتيبها بين الدول العربية وهو الحادى عشر.

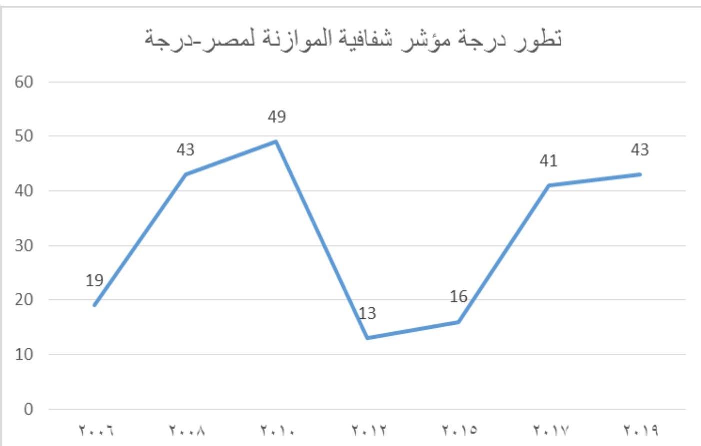


المصدر ٣إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمى



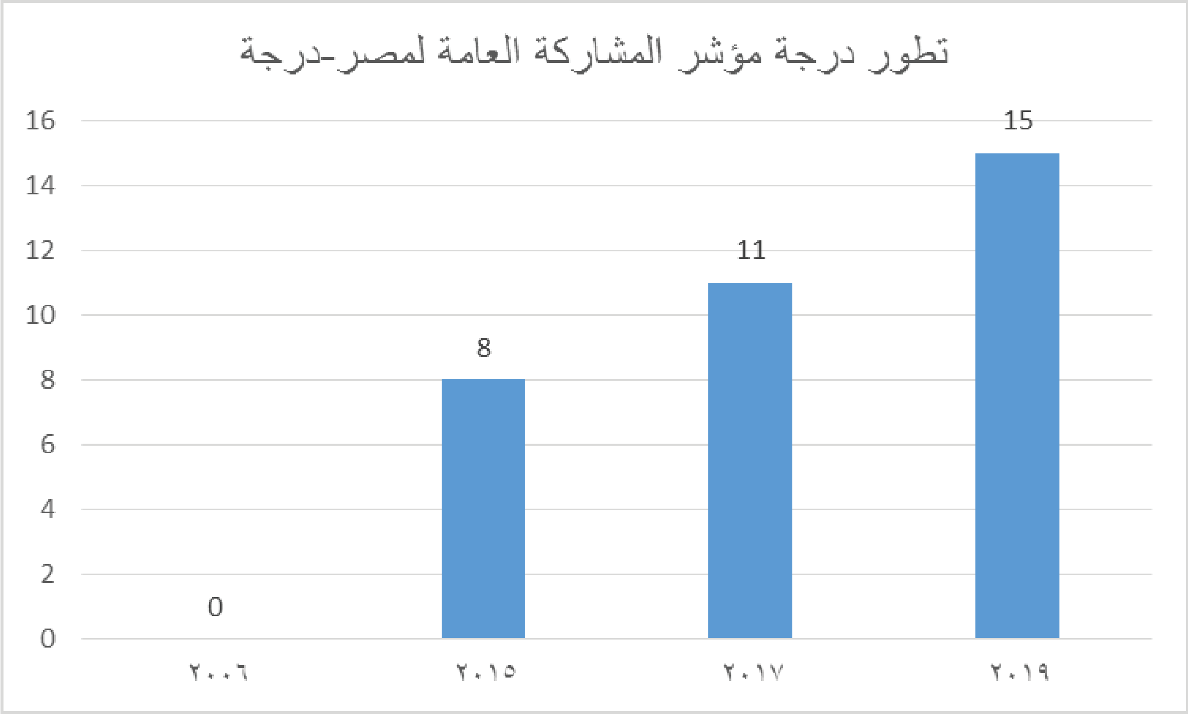
المصدر ٤ إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمى

وإنعكاسًا لجهود الدولة المصرية فى تعزيز الشفافية بالموزانة العامة، أظهرت نتائج مسح الموازنة المفتوحة للعام 2019، الصادر عن منظمة شراكة الموازنة الدولية (IBP) بنهاية شهر أبريل 2020، والذى يستخدم ثلاث معايير مقبولة دوليًا، لتقييم مدى شفافية الموازنات العامة للدول وإحكام الرقابة عليها، يقاس كل منهما بعدد من المؤشرات الفرعية ذات وزن متساوي، وتتراوح قيمة كل معيار بين صفر إلى 100 درجة وهم (الشفافية- مشاركة الجمهور-الرقابة) تحسن ترتيب مصر العالمى فى مؤشر الموازنة المفتوحة، لتحتل المركز الـ 61 من بين 117 دولة، مقارنة بالمركز 65 من بين 115 دولة للعام 2017، وارتفاع قيمة المؤشر للمرة الثالثة على التوالى، ليسجل 43 درجة عام 2019 مقارنة بـ 13 درجة عام 2012.



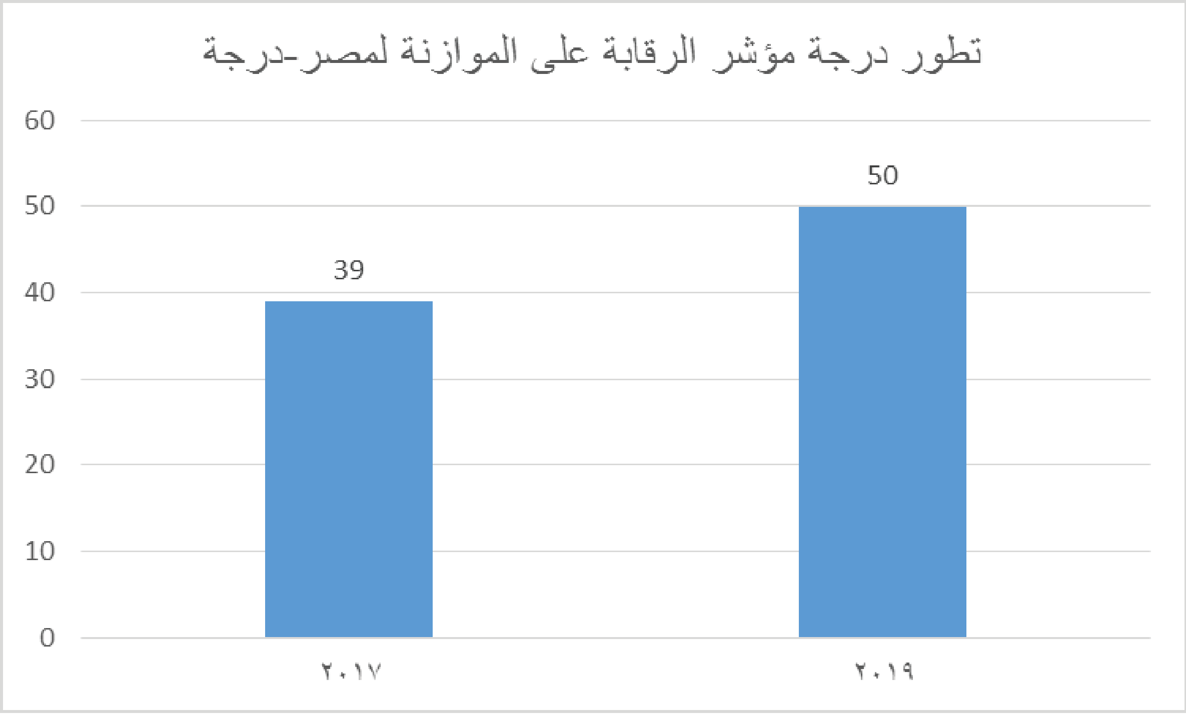
المصدر ٥إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج مسح الموازنة المفتوحة لسنوات متفرقة

إلى جانب تخطى مؤشر مشاركة الجمهور درجة المعدل العالمى، وتسجيله 15 درجة من 100 درجة، مقابل 11 درجة عام 2017.



المصدر ٦ إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج مسح الموازنة المفتوحة لسنوات متفرقة

كما حققت مصر بمؤشر الرقابة على الموازنة أعلى قيمة مقارنة بمؤشر الموازنة المفتوحة والمشاركة العامة، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 50 درجة وفقًا لنتائج مسح العام 2019، مقارنة بـ 39 درجة بمسح 2017، لتصبح بذلك الرقابة على الموازنة محدودة سواء من قبل السلطة التشريعية أو جهاز الرقابة، بدلا من رقابة ضعيفة، كانت تعبر عنها درجة المؤشر الأقل من 40 درجة عام 2017.



المصدر ٧ إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج مسح الموازنة المفتوحة لسنوات متفرقة

رابعا- تجارب دولية والدروس المستفادة منها في التجربة المصرية:

سيتم فيما استعراض أبرز التجارب الدولية فى مجال مكافحة الفساد وخفض معدلات انتشاره، وهى كالتالي:

1- الاستعانة بالهيئات الدولية:

قامت الهند بالاستعانة بالمساعدات الدولية من خلال تعاون المنظمات الأهلية الغير هادفة للربح بها مع منظمة الشفافية العالمية للقضاء على الفساد داخل البلاد، من خلال عدد من الأسس وهى: خفض مستويات الفقر، تحقيق مبدأ الشفافية فى القطاع التجارى، تحقيق التنمية المستدامة ومبادئ الديمقراطية والأمن القومى، كما قامت الهند أيضًا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى لمكافحة الفساد من خلال تبنى عدد من الجوانب وهى: مساندة المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد، الإصلاح السياسى، إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، إطلاق خطة قومية لمكافحة الفساد.

2- التعاون مع منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية:

وهو ما تبنته دولة بلغاريا من خلال تبنى خطة عمل قومية لمكافحة الفساد عام 1997، بإنشاء هيئات غير حكومية لمراقبة الفساد ومتابعته فى البلاد، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

3- إنشاء مكتب خاص بالتحقيقات فى ممارسات الفساد:

حيث قامت دولة سنغافورة بإنشاء مكتب تحقيقات الممارسات الفاسدة (CPIB)عام 1952 كهيئة مستقلة عن وزارة الداخلية، تتمثل مهمته فى التحقيق عن وقائع الفساد سواء فى القطاع العام أو الخاص، ويرأسه مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة، ويعمل هذا المكتب على: التحقيق فيما



يرد إليه من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد فى أى جهة والتحقيق فى هذه الممارسات، والتحقيق مع المسئولين الذين أساؤوا استخدام السلطة وإجراء لقاءات مع المسئولين الذين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ النزاهة وتجنب الفساد، ومراجعة نظم العمل بالهيئات الحكومية وإعادة هيكلتها بما ساعد على تقليل ممارسات الفساد، وإرسال التقارير إلى الجهات التى يتبعها المتهمون بممارسة الفساد للإشارة بنقاط الضعف لديها والتوصية بالتغييرات في إجراءاتها.

4- مسئول الأمبودسمان Ombudsman

وهى تجربة تم تطبيقها لأول مرة بدولة السويد وانتقلت إلى عددا من الدول كالنرويج والدنمارك، وهو عبارن عن مسئول رسمى يتم تعيينه بواسطة الحكومة أو البرلمان، ويعمل على تمثيل مصالح المواطنين ومراقبة أنشطة الإدارة لصالح المواطنين وتولى التحقيقات فى الشكاوى المقدمة عن الأنشطة الحكومية ولكنه لا يملك السلطات فيما يتعلق ببدء إجراءات قانونية أو توجيه ملزم لأية شكوى مقدمة إليه.

5- تبسيط الإجرءات واللوائح والقوانين ورفع رواتب الموظفين:

وهو ما قامت به سنغافورة وهونج كونج وتشيلى، حيث عملت هذه الدول على تخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات لديهم وتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بما لا يسمح بأى خروج أو خرق للقوانين، إلى جانب رقع مرتبات وأجور الموظفين العموميين حتى لا يلجأوا إلى الفساد فعلى سبيل المثال يعد مرتب الوزير بسنغافورة هو أعلى مرتب وزير فى العالم وأى محاول فساد ستحرمه من وظيفته وأى وظيفة أخرى.

6- تغليظ عقوبات ارتكاب الفساد وتوفير الحوافز:

حيث قامت الصين بتغليظ عقوبات ارتكاب الفساد لديها تصل إلى الإعدام، وعلى الجانب الأخر قامت بتوفير الحوافز التى تُدفع للأفراد للابتعاد على الرشاوى برفع الدخول وتحسين مستويات المعيشة.

خامساً- الخلاصة والتوصيات:

ساهمت الجهود الحكومية المبذولة فى مجال مكافحة الفساد منذ عام 2014 وحتى الآن؛ فى انخفاض انتشار الفساد بمصر وزيادة وعى وإدراك المواطنين باكتشاف الفساد والوقاية منه والإبلاغ عنه وجهود الدولة لمكافحته، وانعكس كل هذا على التحسن الملحوظ الذى أحرزته مصر بمؤشر مدركات الفساد العالمى ومسح الموازنة المفتوحة، ومن الآليات التى يمكن أن تساهم فى دعم التحسن الذى أحرزته مصر واستمراره، ما يلى:

(*) تخفيض عدد القوانين واللوائح الخاصة بمكافحة الفساد بإصدار قانون موحد لمكافحة الفساد، يتضمن تعريف الفساد ومحدداته والعقوبات التى سيتم تطبيقها على المخالفين وإجراءات لحماية الشهود والضحايا والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد، بما لايسمح بأى خروج او خرق للقوانين.

(*) المراجعة الدورية لآليات مكافحة الفساد الإدارى وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع التغيرات فى البيئة المحيطة والتغيرات العالمية ويضمن سهولة تطبيقها.

(*) تنفيذ قوانين حرية تداول المعلومات، مع إقرار عقوبات للاستخدام السئ لهذه المعلومات بما يضر مصلحة الوطن.

(*) إنشاء لجنة لمتابعة جهود مكافحة الفساد مستقلة عن لجنة مكافحة الفساد وهيئة الرقابة الإدارية، والتى ستكون مهمتها متابعة جهود مكافحة الفساد وتقييمها وإصدار تقارير دورية بنتائج هذه الجهود ومدى التقدم فى تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد سواء بشكل شهرى أو ربع سنوى وأن تكون تلك التقارير متاحة للمواطنين على موقع رسمى للجنة، ويكون لهذه اللجنة عضو ممثل لها بداخل كل جهة حكومية تقدم خدمات للمواطنين لسهولة استقبال شكاوى المواطنين بدلا من الاعتماد على الشكاوى الإلكترونية فقط.

(*) إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مسار تطوير وتنفيذ استراتيجيات وخطط لمكافحة الفساد ودراسة ظاهرة الفساد وإبداء ماالديها من مرئيات ومقترحات تمكن من الحد منه والإبلاغ عنه.

(*) جعل قضية مكافحة الفساد بمثابة ثقافة مجتمعية؛ من خلال توعية المواطنين بمخاطر الفساد وعقوبته، وتخصيص أجزاء من المناهج الدراسية بالمراحل التعليمية المختلفة بشأن ذلك، باعتبار أن تغيير سلوك الأشخاص يبدأ من النشأ.

(*) عودة الحملات الإعلامية التى توضح ماهية الفساد الإدارى وخطورته وكيفية الإبلاغ عنه، مع توسيع قاعدة هذه الحملات بعدم التركيز على وسيلة واحدة كالتليفزيون أو الصحافة أو الإذاعة، بل يصاحب ذلك أيضاً إقامة الحلقات والندوات والتذكير بمخاطر الفساد الإدارى فى خطب المساجد وبالكنائس وأنشطة المدارس والجامعات.

(*) الإسراع فى ربط كافة وحدات الجهاز الإدارى إلكترونياً وميكنة وحدات النيابة والمرور بكافة أنحاء الجمهورية، وتوفير التمويل اللازم لذلك من خلال البحث عن دعم المنظمات الدولية كالبنك الدولى ومنظمة الشفافية الدولية.

(*) تغليظ عقوبات ارتكاب الفساد للمسئولين العموميين وتعزيز تدابير وإجراءات الذمة المالية الخاصة بهم، إلى جانب تقديم الحوافز المالية للمسئولين الذين تنتهى مدة خدمتهم دون ارتكاب أية قضايا فساد، مع المراجعة الدورية لمستويات الأجور وملائمتها للتغير فى المستويات المعيشية والقوة الشرائية.

(*) التركيز على دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد باعتباره جانب العرض والذي يدفع الرشاوى بالفعل للقطاع العام (جانب الطلب) للبقاء في المنافسة أو لتجنب المنافسة الحقيقية والعادلة.

(*) تعزيز جهود الدولة فى الاهتمام برأس المال البشرى ومكافحة الفقر، وذلك فى ظل العلاقة الطردية التى تربط بين الفقر وانتشار الفساد بالدول، وذلك من خلال:

(-) التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة كالبنك الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للطفل للاستفادة من خبراتهم فى تنفيذ برامج متطورة تتواكب مع المستجدات العالمية فى مجالات الاستثمار فى رأس المال البشرى.

(-) تشجيع المجتمع المدنى فى مصر من جمعيات ومؤسسات والأحزاب السياسية للمشاركة فى عملية بناء الإنسان المصرى، وخفض نسب الفقر بالمحافظات.

(-) تشجيع القطاع الخاص؛ لإقامة الشركات والمصانع بالمدن والقرى التابعة للمحافظات لاسيما المحافظات الحدودية ومحافظات الصعيد؛ لتقليل الهجرة بغرض العمل في القاهرة الكبرى، مع العمل على تزويد تلك المناطق بالخدمات بكافة أنواعها، مما يساعد على التخفيف من التكدس السكاني حول شريط الدلتا والذي يشكل ضغطًا على المرافق والخدمات العامَّة بتلك المدن، وكذلك خفض نسب الفقر بهذه المحافظات.

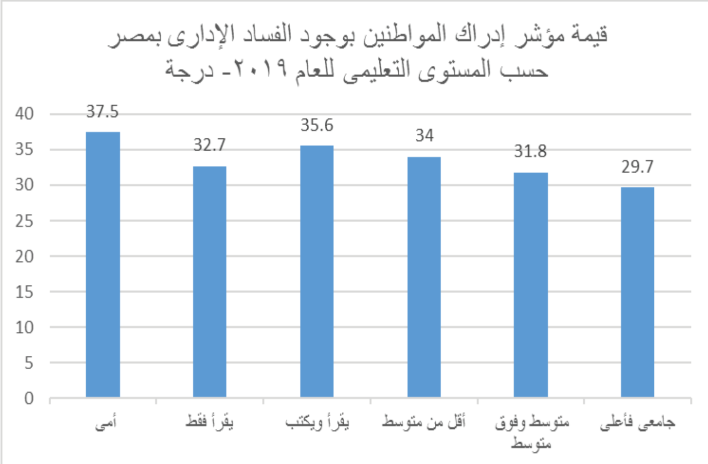
(-) مواصلة جهود الدولة في مكافحة الزيادة السكانية، مع الاهتمام بمتابعة وتقييم الخطط بصورة ترفع كفاءة نظم المعلومات السكانية، فكثيرا ما اعتمدت الحكومة المصرية على وضع الخطط للحد من الزيادة السكانية، ولكن افتقدت تلك الخُطط إلى جانب المتابعة والتقييم المستمر، مما لا يؤدى إلى تحقيق المستهدف منها.

(-) تشجيع الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص للدخول بقوة فى مجالى التعليم والصحة بهدف إحداث طفرة نوعية فى كل من المجالين.

(-) تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى رأس المال البشرى، من خلال تقديم مزايا للقطاع الخاص كالإعفاءات الضريبية بنسبة لا تتجاوز ٥٪ فى حال رعاية الندوات والمؤتمرات الشبابية وتقديم برامج التدريب المهنى للشباب.

(-) تعزيز التعاون مع البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى في إطار الخطط والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر.

(-) النهوض بالتعليم ومواجهة الأمية والتسرب من التعليم، المستوى التعليمي للمواطنين، فوفقًا لنتائج مؤشر إدراك المواطنين بوجود الفساد الإدارى والذى تتراوح قيمته بين 0و100 درجة وكلما ارتفعت الدرجة دل على انخفاض الوعى بوجود فساد إدارى، نجد أن قيمة المؤشر بلغت أقل درجة لها لدى المواطنين الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى وترتفع هذه القيمة كلما انخفض المستوى التعليمى حتى بلغت 37.5 درجة عند الأميين.



وبالتالى فإن ارتفاع مستوى التعليم للمواطنين سينعكس فى مستويات إدراكهم للفساد الإدارى ومشاركة جهود فى التصدى له ومعرفة عقوبة ارتكاب الجرائم لهذا النوع من الجرائم وكيفية الإبلاغ عنه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

(&) سن قانون يجرم التسرب من التعليم حتى المرحلة الثانوية لأية أسباب اخرى بخلاف ضعف المستوى المعيشى للوالدين.

(&) توجيه قدر أكبر من النفقات العامة للانفاق على قطاع التعليم وان تكون تلك الزيادات موجهة إلى تطوير القطاع نفسه، وليس فى هيئة أجور ومرتبات، حتى يتسنى توفير التمويل اللازم لتطبيق مستهدفات الحكومة ببناء الإنسان المصرى وتحسين نوعية وجودة التعليم المقدمة إلى الطالب المصرى الذى سيتخرج شاباً عليه ان يتحمل مسئولية بناء مجتمعه.

(&) تفعيل دور المجتمع المدني في الوصول للمناطق النائية وسد العجز في تواجد المؤسسات التعليمية الحكومية بالمناطف النائية، بحيث يتم فتح فصول تعليمية بالتعاون بين المحافظة ومؤسسات المجتمع المدني.

(&) إرسال حملات بالاستعانة برجال الدين والمشاهير في كل محافظة من أجل توعية الاسر واولياء الامور بالاهتمام بتعليم أبنائهم ذكورًا واناثًا واستكمال كافة مراحلهم التعليمية.

(&) الاستفادة من تجربة شيلى فى الارتقاء بجودة التعليم في عام 2004 والتى قامت بربط أجور المعلمين فى المدارس بتحسن أو انخفاض أداء الطلاب.

(&) الاقتداء بتجربة حكومة سنغافورة، والتى نظرت إلى قضية التعليم باعتبارها الأساس الذى يمكن ان تقوم عليه الدولة، من خلال رفع مستوياته التعليمية وزيادة الإنفاق العام على التعليم التى تقترب من مليار دولار، إلى جانب تأهيل الشباب ودعمهم لقيادة عملية الابتكار والابداع بما يمكنهم من إنشاء شركاتهم الخاصة وتقديم التمويل اللازم لهم، استقدام الخبراء من الخارج للاستفادة منهم فى قضية التعليم والتأهيل والبناء.

(&) العمل على جذب العقول المصرية المهاجرة من العلماء والباحثين، وتهيئة بيئة مناسبة وجيدة للبحث العلمى على مستوى وزارة التربية والتعليم والجامعات المصرية.

(&) خفض أسعار التعليم الجامعى وما بعد الجامعى وتقديم الدعم للأسر الاكثر احتياجا في هذا الشأن لتشجيع الطلاب على استكمال السنوات الدراسية.

مصادر الدراسة:

1. الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد: https://academy.aca.gov.eg
2. هيئة الرقابة الإدارية: /https://aca.gov.eg
3. الموقع الرسمى لرئاسة الجمهورية: https://www.presidency.eg
4. دار المنظومة: /http://search.mandumah.com
5. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: /https://mped.gov.eg

7- Transparency International Organization: https://www.transparency.org/
8- United Nations Office on Drugs and Crime: https://www.unodc.org/
9- Corrupt Practices Investigation Bureau: https://www.cpib.gov.sg/
10- Indian Central Vigilance Commission: https://cvc.gov.in/

أوراق القاهرة

مركز رع للدراسات الاستراتيجية
RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES